المحاضرة التاسعة

منهجية علم الاجتماع التطبيقي

تمهيد

طرح فرانك نيف) 1965 (ثلاث مراحل رئيسية و أولية يقوم بها الباحث الاجتماعي التطبيقي بشكل متباين عن باقي الباحثين الاجتماعيين وهي ما يلي:

١- الاستكشاف الاولي الذي يبحث عن ا لفراد الناشطين أو الفاعلين في عملية صناعة قرارات التنظيم واجراء خطوات البحث وتشخيص أنشطتهم المهمة ومعرفة المشرفين على انجاز البحث.

٢- تجميع المعلومات التي يتم اشتقاقها من الاجتماعات والمقابلات والاستبانات والملاحظات والمقاييس المستخدمة في الدراسات السابقة لكي يتم الاستفادة منها في تشخيص وتحسين أداء العمل داخل التنظيم المراد دراسته.

٣- تدوين أو كتابة المعلومات على شكل تقرير يمثل القناعة بما تم الحصول عليه من معلومات مفيدة في تشخيص وتطوير التنظيم المراد دراسته .بيد أنه مع مرور الزمن يتم معرفة المعلومات والتحاليل المفيدة وغير المفيدة والمعتمد عليها والسالبة والضعيفة في ا لس ناد والبرهنة والتحليل.

نقول :انه من حيث المبد أ ل تختلف منهجية علم الاجتماع التطبيقي عن منهجية علم الاجتماع العام من حيث الجوهر.
لكن هناك بعض الخصوصيات التي قد تكون مرتبطة بطبيعة الهدف الدراسات التطبيقية و أهمها ما يلي:
اولهما : انها ليست مرتبطة بالنسق الاكاديمي المتبع في اقسام علم الاجتماع والجامعة من حيث الاستقلالية التي تتمتع بها المؤسسة الاكاديمية .

يعني ذلك ان هذا التعامل يخضع لاهتمامات قادة المجتمع ومسؤولية القائمين على رعايتة بالدرجة الاساس وما على الباحث التطبيقي الا ان يتساوق مع هذا التعامل ليأخذ مكانة في فريق عمل بحثي نقصد ليس لدية سوى صوت واحد في المنظومة البحثية الامر الذي يجعلة بعيدا عن الاستقلالية في اختبار المشكلة

هذا هو الفرق الجوهري بين الاثنين الذي بدورة يبلور خصوصية تطبيقية لاختصاصة وعملة التي جعلتة يستثني بعض الاجراءات المتبعة عند الاكاديميين ومراعاة اصحاب القرار غير المختصين في العلوم الاجتماعية

هذا من جانب ومن جانب اخر فان المتطلب من الباحث التطبيقي هو ترجمة المشكلة الى موضوع يستحق الدراسة ميدانيا مبينا بانة يمثل حالة ملحة تستوجب التشخيص والمعالجة باختصار يتطلب عمل الباحث الاجتماعي التطبيقي استولاد المشكلة من جسم المجتمع المحلي الى خارجة لكي يستطيع ان ينمو ويترعرع بسلام وعافية ، ويعطي المجال لاصحاب القرار في معاجة القرحة الاجتماعية (الاكلة) التي اصابت احد اعضاء الجسد الاجتماعي (ان جاز التشبية) رب سائل يسأل عن كيفية تبلور السياسة الاجتماعية وكيف يعني المسؤول بحدوث ووجود مشاكل (اوتقرح اجتماعي) في مجتمعهم ؟

الجواب على ذلك يكون من خلال كلام الناس ونقدهم وتذمرهم واحتجاجهم وتظاهرهم وهنا يمكن القول بان التطبيقي يقوم بمهمة ايجابية جديره بالتقدير والاحترام وهي تعاملة مع مايقلق ويربك راحة واستقرار حياة الناس .

نقول هي ليست رغبة فردية يتفرد بها الباحث التطبيقي كما هو الحال عند الباحث الاجتماعي الاكاديمي في دراستة لمشكلة حضرية او ريفية او تربوية او سكانية

من الخطوات المنهجية الاخرى الملتصقة بالتطبيقي هي عند نزول الباحث الى ميدان الدراسة عليه أن يبحث عن المؤشرات أكثر من المتغيرات وهذه صفة تميزه عن الباحث الاكاديمي الذي يبحث عن المتغيرات أكثر من المؤشرات لنها سهله العثور عليها وملاحظتها ومتابعتها في سياقها الواقعي أيسر بكثير من العثور على المتغيرات المشكلة التي غالبا ما يحصل عليها الباحث التطبيقي من الجداول الاحصائية أو المسوحات أو نقد الناس وتذمرهم من حدث معين أو من

استنتاجات مستقاة من الاحداث الدائرة في المجتمع لأن المؤشرات في نظر التطبيقي تمثل مروازا (بارومتر) يشير الى وجود وحدوث تقرح اجتماعي قبل استفحاله وانتشاره.

لاغرابة كذلك في استخدام التطبيقي مصطلح الزبون بدل من المبحوث في بحوثه المنشورة لانه(الزبون)يمثل الفرد الذي يعمل في تنظيم رسمي وهو المستفيد من انتاج سلعة معينة أو المستفيد من برنامج انمائي معين. لذلك تم النظر اليه من خلال الاستفادة من معالجات المشكلة التي يعيشها وليس لكونه خاضعا للدراسة فقط وهذا ايضا تمييز ظاهر يفرق بين الاكاديمي والتطبيقي.

أما نتائج الدراسة فقد تم تسميتها ب(المنتج)وهذه تسمية خاضعة لتأثيرات تنظيمية انتاجية(مصانع , معامل, بنوك , شركات ,دوائر حكومية)وليس مركزا أو معهد أو كلية أو قسما اكاديميا ليقال عنها نتائج بحث بل ما هو منتج عن الدراسة

ولما كان الباحث التطبيقي مطلوب منه صياغة توصيات لاصحاب القرار لتساعدهم في معالجة ماهو متقرح وما يواجهونه من عقبات في تنفيذ سياستهم الاجتماعية فانه يواجه حالة حرجة وهي : هل يوصي بتغيير قيم ومعايير الناس ؟ (وهذا مطلب اشبه بالمستحيل لانها متجذره بجذور النسق القيمي المتوارثة عبر الاجيال المتعاقبة والمترجمة علا تطبيقات الحياة اليومية بين الناس بشكل ظاهر وعلني) وعليه ان يقارن ايهما اكثر فائدة لاغلبية المجتمع وليس للمسؤول او اصحاب القرار واذا عمل العكس فانه سوف يخسر مستقبله المهني كباحث تطبيقي بين الباحثين والعلماء وطلبة علم الاجتماع والمهتمين به .

مثل هذه الحالة الحرجة لا يواجهها الباحث الاكاديمي ولا يفوتنا التنبيه لنقطة مهمة في هذا المقام وهي لمن تكتب التوصية ؟ لان هدفها يختف من جهة لاخرى فالتوصيات المقدمة للزبائن المستفيدين (المبحوثين) غير التي تقدم للمسؤولين بسبب اختلاف اهتماماتهم ومصالحهم فالتوصيات التي تقدم للمرضى لا تقدم للاطباء (ان جاز التشبيه) بينما الباحث الاكاديمي يقدم توصيات شاملة لكل فئات المجتمع المرتبطة بموضوع الدراسة .

مجمل القول ان هذا التخصص الحديث الولادة ينمو ويترعرع في مجتمعات تحترم الراي العام وتخدم عامة الناس |(وليس خواصها) وتعمل بتفكير وتخطيط علمي (وليس عشوائي رغائبي) وتاخذ براي المتخصصين (وليس راي الفرد الاعلا موقعا) وتتعامل مع الاحداث المستجدة ومعالجتها في وقتها (وليس قمعها وخمدها) تلك التي تبحث عن الارتقاء والصعود الا درجات افضل (وليس البقاء في دائرة الوضع الراهن لخدمة مصلحة الحاكم وزبانيته) لكي لا تتكلس انساقها البنائية وتراوح في مكانها مستقرة في حركتها المحدودة .

اخيرا نسجل للقارئ ماهو المطلوب من الباحث التطبيقي علا شكل نقاط وهي :

١-الوعي بالمشكلة السائدة (التقرح الاجتماعي) في المجتمع وادراك مخاطرها علا المحيطات الاجتماعية والاقتصادية والصحية والمدرسية والاسكانية .

٢-الاطلاع الدقيق علا محتويات واهداف السياسة الاجتماعية والتعامل معها علا انها خطة عمل والاسهام في معالجات متطلباتها .

٣-الدخول في حوار ونقاش مع المسؤولين عن السياسة الاجدتماعية وابراز وعيه بالمشكلة القائمة وطرح مهارته في تبصيرهم عن سلبياتها وكيفية التعامل معها .

٤-ان لا يحمل افكارا وتصورات مسبقة عن المشكلة المراد دراستها قبل نزوله في الميدان نقول عليه ان ينزل بشكل مجرد وخالي من التصورات والاحكام كما يريد ملاحظته وتوصيته والا فسوف تلوث مساهمته في منظومة البحتية.

٥-قدرته علا الاستنتاج النابع من وعيه بالمشكلة القائمة في جسم المجتمع .

مراحل البحث التطبيقي

عند تدريس مادة علم الاجتماع التطبيقي و أدبياتة تظهر للعيان ست مراحل يمكن الاستفادة منها في ايصال المعرفة الاجتماعية التطبيقية بشكل بسيط ومفصل ومترابط وهي :

الخطوة الاولى: على عالم الاجتماع ان يوضح كيف تتولد المشكلة الاجتماعية في بيئتها الاجتماعية وتشغل حيز ا فعلي ا في نسيج حياة قسم من أفراده.

الخطوة الثانية : بعدها يتم الانتقال الى المعرفة الالية المعتمدة في جمع لمعلومات عن المشكلة المجددة وبالذات المعلومات التي تلفت انتباه علماء الاجتماع لتلك المشكلة.

الخطوة الثالثة : عندئذ تبات مهمة ترجمة هذه المشكلة المجددة وصياغتها على شكل موضوع يستحق الدراسة ميدانيا كحالة ضرورية ملحه اذن المشكلة وهي في صورتها الفجة ل تلفت انتباه المهتمين بموضوعها ال اذا تم صياغتها بأسلوب أو منهج علمي متبع في علم الاجتماع.

الخطوة الرابعة : يتطلب معرفة كيف يمكن تحويل المعرفة المجتمعية من هذه المشكلة المدروسة الى توصيات لمعالجة المشكلة المدروسة و التنبؤ بأثارها فيما اذا أهملت.

الخطوة الخامسة: وبنا ء على نتائج الخطوة السابقة يستلزم معرفة كيف يمكن فعلا تطبيق هذه التوصيات وعدم تركها نصوص ا منطقية مجردة.

الخطوة السادسة: وفي نهاية المطاف علينا تقييم ما تم انجازه من معارف في المراحل الخمسة السابقة لمعرفة هل تقودنا الى الدخول مرة اخرى في الدائرة المعرفية لمشكلة جديدة تفرعت عن المشكلة الاولى ؟

الخطوة الاولى :تحديد المشكلة:

عندما تتولد المشكلة في المجتمع لا تكون ظاهرة بشكل واضح ولا سيما في بداية تكوينها لذا فأن الافراد لا يحسون بها بشكل كامل الا أن وعيهم بها ينمو ويتكاثر مع نمو المشكلة بينهم ومع اتساع نشاطها السلبي عندئذ يتطلب فتح باب الحوار

و النقاش بين عالم الاجتماع التطبيقي و أصحاب القرار قبل صياغتها في موضوع بحثي يستحق الدراسة الميدانية لكي يبصروهم بأخطارها قبل ان تتفاقم و لأجل تطويقها في بداية تكونها قبل ان تتعقد.

هناك ثلاث مصادر لكتشاف المشكلة الاجتماعية السائدة في المجتمع وتحديد معالمها وهي:
مؤشرات رسمية واضحة مستمرة في الوجود تتضمنها سجلات التنظيم مثل سجلات المبيعات و الارباح , أي مؤشرات جاهزة لا تحتاج الى تجميع و تنظيم أو اقامة مسح عام للموظفين لمعرفة ادائهم الوظيفي.
المصدر الثاني لمعرفة فيما اذا كانت هناك فعلا مشكلة قائمة بين الناس بادية على سلوكهم وظاهرة في منطقهم عن طريق المراسلين.
التوقعات المستقبلية المبنية على الحدس في استشراف ما يحصل من مشكلات قادمة و التنبؤ بها و غالبا ما يصدر عن المستقبلين من أصحاب المهارة و الخبرة في التنبؤ ليقدموه الى المدراء و المسؤولين عن المشكلات المتوقع حدوثها للمجتمع
كما ان هناك مناصب رفيعة المستوى في العالم الغربي تقدم توقعات عن وقوع مشكلات قادمة مثل منصب المحقق في الشكاوى ضد موظفي الدولة او رئيس المشرفين على الانشطة الاقتصادية في الدولة.
•اذا يمكننا القول بان بداية ترعرع علم الاجتماع التطبيقي بد أت مع تفاقم المشكلات الاجتماعية وحديث الناس عنها على شكل نقد او تذمر او استياء أو اضراب أو احتجاج أو الكتابة عنها علانية او رمزية متخفية.

الخطوة الثانية :

تشكيل جهاز تنظيمي متكون من عدة اختصاصات لها علاقة مباشرة بموضوع المشكلة المراد دراستها:
وهذه الخطوة تأتي مباشرة بعد تحديد ملامح المشكلة أي انها لا مدخل الاول لأجراء تطبيقات دراسية لاحظ هنا ان الحاجة تكون الى خبراء مختصين بحقول علمية ومعرفية دقيقة وليست الحاجة الى مستشارين لأن الفرق كبير بين الخبير والمستشار ,اذ يقوم الاول بتقديم خبرته الدقيقة في اختصاص واحد يتفاعل مع باقي الخبراء لكي يدرسوا ويبحثوا في جذور ومتن وجوانب المشكلة بينما يقدم المستشار مشورة أو رؤيا عامة غير متعمقة لصحاب القرار تمثل نظره شاملة غير مبرهنة تمثل نظره شاملة غير مبرهنة عن موضوع الاستشارة في حين يحمل صاحب القرار رؤيا كثيرة تحتاج بشكل ملّح الى تمحيص و اختبار ما تم معرفة اسبابها و علاقاتها نقول نظرات متنوعة ومتعددة تحتاج الى وضعها في اطاراتها المناسبة لها وفي هذه الحالة لا يحتاج صاحب القرار الى تشكيل لجان للمداولة او المناقشة و التحاور في صلب الموضوع أو حول جوانبه ,بل تحتاج الى فيق بحث او فريق عمل ميداني ينزل الى ميدان الواقع يتكون من اختصاصات متنوعة و متعددة وكل متخصص يدرس من زاوية اختصاصه ومن ثم يقدم فريق البحث عملا متكامل الجوانب عنها.

الخطوة الثالثة والرابعة:

البحث عن المعرفة وتلمس الطريق الى التوصيات فإذا أراد الباحث ان يختزل حلقة دائرة المنفعة المتعلقة بالمعرفة ,علية آنذاك أن يحدد كيف سيتم ترجمة المشكلة وتحويلها الى معرفة مفيدة ونافعة ؟ وكيف يمكن تجسير الفجوة التي ل يمكن تجنبها بين المعرفة والفعل العملي ؟ اذ تم تحقيق ذلك سوف يستطيع تقديم توصيات تضمن حلول للمشكلة المدروسة وعلى الباحث ان يبد أ بملاحظة كل ما هو متاح ويدور في مدار حلول المشكلة وما يمكن العثور عليه في اطارها دون أن يضع في حساباته تصورات مسبقة عن الحالة المراد دراستها لكي لا تلوث رؤيته الافعال والسلوكيات والاقوال الدائرة الناس الذين يعيشون في المشكلة.
لا غرابه من القول بأن هناك بعض الدراسات تمت بعناية فائقة لكنها لم تسطع تقديم توصيات عندئذ على الباحث ان يستخدم معرفته الشخصية في تقديم توصيات نابعة من تفكيره ورؤيته وليس من واقع لدراسة او المعلومات التي جمعها من الميدان لن اصحاب القرار يريدون ان يصل والى قرار محكم ومدروس يصوغونة في ضوء توصيات حتى لو لم تكن دراسته قادرة على طرح توصيات خاصة بها أي علية ان يقدمها نيابة عنها تصدر من معرفته لشخصية عن احداث

المشكلة ومجرياتها فحوى هاتين المرحلتين هو أن على الباحث عن المعرفة ان لا يضع تصورات و أفكار مسبقة من موضوع المشكلة لكي لا تلوث رؤيته التي تؤول فيما بعد الى تحريف او تلويث المعرفة وعلية ايضا اذا واجهه عدم قدرة دراسته في تقديم توصيات وهذا امر جائز-علية عندئذ استنباط توصيات من معرفته الشخصية لان ذلك مراد من قبل اصحاب القرار, فضلا على ان تقييمها من معرفته الشخصية لا تمثل انحرافا عن الاجراءات المنهجية لن الباحث متمرس في البحث وله دراية خاصة بعد انتهاء الدراسة بما هو متطلب في علاج او تجنب المشكلة تقدم الى اصحاب القرار للاستفادة منها

الخطوة الخامسة :التنفيذ

يمكن القول في هذه الخطوة بأنه حتى لو تم قبول التوصيات تبقى هناك عقبات معلقة غير محلولة وبخاصة اذا كان المبحوث يمثل تنظيما معقد البناء عندها تقوم قيادة الجهاز التنفيذي المركزي بأداء مهمة التنفيذ والإيعاز الى فروعه المحلية على الرغم من أن اجراءات الجهاز التنفيذي تمثل الروتين الا انها مهمة جدا في تنفيذ خطوات مشروع البحث والوصول الى نتائج سليمة بطرق ميسرة وسهلة وفي هذا الموضوع يقول والتو وليامز هناك خمسة صعاب او عقبات تواجه عملية التنفيذ يجب تجاوزها والتغلب عليها من اجل تحويل مفاهيم السياسة الاجتماعية المجردة الى معاني مفيدة وواضحة للجميع وهي:

١- لتوصيات.
٢- الدائرة المركزية في التنظيمات المدروسة التي قد تكون جاهلة في تحقيق ذلك الفعل الذي تم التوصية عليه
٣- تمسي الصعوبة حادة وبخاصة اذا تطلب العمل من قبل الوكالة المجلية المرونة من أجل التغير او من اجل استبدال الجهاز الاداري المجلي
٤- تتطلب الاجراءات التنفيذية سفر الموظفين والباحثين بين المبحوثين في الميدان والمسئولين في اعلى الهياكل التنظيمية من اجل تقديم التغذية الراجعة وهذا يتطلب دورات تدريبية لكي يتعلم فيها الباحثون اصول الاتصال بالأدنى والأعلى وهذا مكلف ماديا ويحتاج الى جهد ووقت لبأ س به.
٥- قد يكون التنظيم المدروس واقعا تحت ضغوط سياسة محلية ولا تعلم قيادة التنظيم بذلك لكن في نهاية المطاف وبعد قبول توصيات من قبل القوى السياسية المركزية يتبين وجود حواجز سياسية عند الدوائر المحلية تقاوم الفعل النهائي في تطبيق ما جاءت به التوصيات
٦- التقييم